



سلطة القضاء، وإن القضاء سوف يبقى خاضعاً لقضاء وافدين، أبرد الأبد، فلا يبدو أن التكوين وارد في ذهن المسؤولين، هذا علماً أن الكويت ليست وحدها تستعين بقضاة غير مواطنين، فبعض دول الخليج صنو الكويت تستعير قضاة إجابياً. السيد المستشار محمد بن ناجي كان صريحاً وواضحاً عندما وضع النقاط على الحروف، لا محاكم من دون قضاة مصريين، وهو يعني لا بدائل غير المصريين، رغم أن عالمنا العربي، من شرقه وشماله يزخر بفضائل من القضاة الثقة ومحامين، وبعض هؤلاء يجلسون على دكة الانتظار بعدما أحيلوا على التقاعد، لعل من يكلفهم باستشارة قانونية أو كتابة صحيفة دعوى.

أما في الكويت فالمحامون الكويتيون، أو حاملو شهادات المحقق يقرب عددهم من العشرة الآلاف، وإذا يتم غريشة هؤلاء وفرز المهوول من المزور، فلعن 62 حقوقياً ليس من العسير إيجادهم من أبناء الكويت من طينة هذه الأرض وترابها، هذا إذا كانت هناك نوايا جادة وصادقة لتكوين القضاء مع هوجة تكوين الوظائف.

ومتى على اقتراض ان وظيفة القاضي محتاج الى تأهيل، اقول، لماذا لا يتم اختيار عدد من فريقي المحقق وأخصاهم للتدريب، واسناد سدة القضاء اليهم؟ ان القضاء السلطه الثالثه بعد السلطتين التشريعيه والتنفيذيه، ومن المعيب على الدول بعد هذه الأعوام بقاء السلطه الثالثه بيد الغرياء.

ان تكوين القضاء قد تأخر كثيراً، والتكوين ينبغي ان يطول كل الادارات القانونية في جميع دوائر الدوله، راسياً وأفقياً، فالكويتي ادري بشعاب وطنه، وابناء البلاد أولى بضرعها، وكان على الحكومه ان تولي مرقق القضاء الاهميه الاكبر، وتكويته. اقول هذا وانا على يقين ان التكوين لن يتحقق لا بالنوايا ولا بالأمان، اذا لم تكن هناك ارادة حقيقية وهذا ما لا يبدو موجوداً، ان التكوين مجرد حلم وهذرة عوطاطيه، وما علينا الا ان نرى ونتنظر!

صحافي كويتي

راشد بومجي المدني، الذي كان وكيل وزارة العمل حتى العام 1995 كأول خليجي يترشح لهذا المنصب، إلا أن ذلك ربما لم يكن ممكناً أو مقبولاً وقتها، فلم يحالفه الحظ فانتخب الدكتور إبراهيم قويدر، مع العلم أن المدير العام الحالي للمنظمة هو السيد فايز علي المطيري، كويتي الجنسية، وقد تولى المنصب منذ العام 2015 وتحتوي ولايته 2023.

نعود إلى طاوله الغداء الرئيسية وإلى زميلنا الوزير أو الأمين الليبي، الذي لم يتوقف عن الحديث بصوت عال، وبحماس شديد قريب من الانفجار عما حققته ليبيا من إنجازات منذ أن تولى القذافي قيادتها في الفتح من سبتمبر 1969؛ ومنها "النهر العظيم"، الذي سيحول الجماهيرية العظمى من صحارى جرداء إلى وادات خضراء، وأكد الأمين أن القذافي ليس له أي وظيفة أو منصب رسمي بعد أن تخلى عن منصبه كرئيس للدولة أو رئيس مجلس قيادة الثورة، وأصبح منذ العام 1977 مجرد رمز لا يحكم وإنما يقود ويتزعم، ويحمل لقب "الأخ قائد الثورة" الذي أرسى نظاماً سياسياً مبتكراً منبجاً على نظرية للحكم تقوم على سلطة الشعب عن طريق "الديمقراطية المباشرة" من خلال المحتمرات الشعبية كسلطة تشريعية واللجان الشعبية كسلطة تنفيذية. وقد أصبح القذافي أيضاً فيلسوفاً ومفكراً وقاتلاً أميناً، وألف كتابه الأضر الذي تضمن "النظرية العالمية الثالثة" التي توفر حلًا لكل المشاكل التي يواجهها العالم وتبرز كبديل أفضل للأنظمة والماركسية، وقد تكرم الأمين بتوزيع نسخ من الكتاب الأضر على كل الوزراء وروساء الوفود.

وزير العمل البحريني السابق

من وظفهم لذلك، وتنوعت الأسماء فمن ذئاب إلكتروني إلى لجان إلكترونية... إلى آخره.

أظهرت الدراسات أن الـ"سوشيال ميديا" يؤدي دورا كبيرا وفعالا في نشر الشائعات والأكاذيب بنسبة 70 في المئة، لأن الدوافع إلى ذلك كثيرة، منها الانتقام، أو التحريض، أو لخلق بلبلة وتوتر، وأثبتت أيضا أن جميع فئات المجتمع مستهدفة لكن بنسب متفاوتة، لذلك لا يمكن التقليل من الشائعات على كل الأصعدة، فهي تهدد الأمن وتنشر الدعر، ويتأثر بها المجتمع، أمنيا واقتصاديا.

منصات الـ"سوشيال ميديا" كسرت كل القواعد المتعارف عليها لصناعة الخبر الصحافي، وأصبح الجميع إعلاميا يكتب وينشر في الأوقات التي تحلو له، ولعل ذلك ما ظهر جليا خلال أزمة "كورونا" وكمية الشائعات والأخبار الكاذبة.

اللهم قنا شر الفتن ما ظهر منها وما بطن، اللهم وحد صفوفنا، ولم شملنا، واجمع كلمتنا على الحق يا أكرم الأكرمين، اللهم احفظ كويتنا، قيادة وحكومة وشعبا... اللهم أمين.

إعلامية كويتية



القضاء ليس موطناً الدولة ليست مستقلة!

حسن علي كرم

hasanalikaram@gmail.com

لغيرهم إباطة امرها.

القانونيون المصريون لم ينظموا المحاكم فقط، انما طال اختصاصهم تأسيس إدارات مستقلة، كالقوى والتشريع، وديوان الموظفين، والبلدية، هذا بخلاف دواوين وادارات بيروقراطية كان يمكن الا تجوس كونها غير لازمة لدولة قبية ناشئة، بل لعلهم مع توالي الايام والسنين، صار المسؤول الكويتي الذي يتربع على كرسي المسؤولية، وزيار او وكيل وزارة او أدنى من ذلك مكبل اليدين لا يجرؤ على اتخاذ قرار من دون ان يكون للمستشار المصري(عادة) المرجعية النهائية!

المستشار محمد بن ناجي، وهو احد القضاة الكويتيين الثقة المعترين الذين يجلسون على منصة القضاء، يستصرخ ان المحاكم سوف لن تستطيع استئناف أعمالها في غياب 62 مستشارا مصرياً دون عودتهم، ويسارع رئيس مجلس القضاء الاعلى المستشار يوسف المطاوعة الى إرسال رسالة الى رئيس مجلس القضاء الاعلى في مصر يستنجد به بغبة السماح للمستشارين المصريين الـ62 الذين يمارسون سلطة القضاء في محاكم الكويت سرعة عودتهم كي تستأنف المحاكم أعمالها. في المقابل يصرح رئيس ادارة القنوى والتشريع، وفقا لما نقلت عنه الصحف المحلية ان لدى ادارته 150 مستشارا قانونياً غير كويتي، يقابلهم 100 مستشار كويتي، ماذا يعني كل ذلك؟ يعني بكل بساطة ان الحكومة الكويتية خلال النصف قرن من التنظيم الاداري والقضائي فشلت في تكوين اهم مرفق وهي



وقفة

عبدالرهي الشحلة

منظمة العمل العربية

وقصة بيت القذا في (1-2)

الوفود كان النجم اللمع هو وزير العمل الليبي، وكان العقيد معمر القذافي قد ألقى تسمية "وزير" واستبدلها بكلمة "أمين" وغير اسم الوزارات إلى "لجان شعبية عامة" كما غير أشياء كثيرة أخرى، فأصبح زميلنا الليبي يحمل مسمى (أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى).

في ذلك الوقت كان المدير العام لمنظمة العمل العربية الصديق العزيز الدكتور إبراهيم قويدر، وهو ليبي كان يتقلد منصباً قيادياً رفيعاً في ليبيا قبل تعيينه مديراً للمنظمة، وكان من ضمن الحلقة القريبة من مركز اتخاذ القرار في ليبيا، وبالمناسبة فإنه عندما انتهت ولاية المدير العام السابق للمنظمة العراقي بكر محمود رسول في العام 2000 رشحت البحرين لهذا المنصب الأخ عبدالله



الـ"سوشيال ميديا"...

وصناعة الخبر

هيا الحوطي

والشائعات، لهذا نرى الكثير من حالات الامتقان، والتعصب، والتنمر التي كانت الـ"سوشيال ميديا" أرضاً خصبة لسرعة انتشارها، ونشر العنف والتلاسن.

ما يفعله مروجو الشائعات أشبه بالعنف، فهم يتوارون خلف منصات إعلامية بأسماء مستعارة، وهناك الكثير من تجار الفتن الذين يتخذون من منصات التواصل الاجتماعي منبراً لهم لنشر أكاذيبهم وبث أفكارهم، ففرج علينا ما يسمى "الذباب الإلكتروني" بمسابقات وهمية، أما لمواجهة ومعارضة البعض أو لتأييد وتلميع

بدأ تنظيم القضاء الكويتي قبل اعلان الاستقلال الذي تم في 19 يونيو 1961 بنحو الستين، عندما استعانت الحكومة بمجموعة من فطامل القانونيين المصريين، الذين جيء بهم فأنكبوا على كتابة قوانين الجزاء والامكام وتنظيم القضاء، ومن حسن حظ الكويت انهم جاؤوا بقانونيين كانوا منفتحين على المستقبل، فكتبوا قوانين مدنية، لا قوانين منقولة من العصر الحجري، من هنا نستطيع القول، إن القوانين والاحكام القضائية، وتنظيم القضاء كل ذلك كان صناعة مصرية، ونقل مسطرة او صورة طبق الأصل من القوانين المصرية المنظمة للقضاء، التي هي نسخة منقولة من القوانين الفرنسية.

نحن مدينون لمصر، خاصة رجال القضاء والقانون لمساعدتهم الكويت على التنظيم الاداري، والقضائي، والتشريعي، بدءاً من الدستور وانتهاء بقوانين الزواج والطلاق والميراث وغير ذلك، فمصر لم يتخل على الكويت بالمساعدة للانتقال من الادارة العشوائية الى الادارة الحديثة ذات التنظيم السلطوي، وإذا كان للمصريين، وقتئذ، هوات مع تطويع الدولة الكويتية، او الادارة الحكومية، او التعامل مع الكويت كجزء او كإقليم من الدولة المصرية، وبالتالي جاز لهم ما لا جاز للمواطن الكويتي، فذلك عائد لكون السلطة الكويتية وضعت بيدهم "الخيوط والمخيوط"، و"انت تفصل وامننا نليس"، وجدير بالبيان الدستور الكويتي الذي هو المرجعية القانونية لسلطة الدولة، منقول من دستور 1932 في العهد الملكي وهو دستور منسوخ من الدستور الفرنسي، مع بعض التروش والتعديلات والتغييرات التي تناسب المجتمع الكويتي!

في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، لم يكن خريجو المحقق من الكويتيين يزيدون عن عدد اصابع اليد الواحدة، وهؤلاء رغم قلة عددهم كانوا حديفي التخرج وقليلي خبرة، وغالباً ما كان بعض المستشارين والقانونيين المصريين الذين يقودون التنظيم الاداري للدولة، ومصيفون القوانين واللوائح الخاصة بالادارات، لا يراجمون، او يحاولون تثبيط عزيمة الكويتيين وتغييبهم عن اعمالهم، وكان اعمالهم سر من اسرار الكون، لا يجوز

من بين أوراقي المبعثرة عثرت على ما يلي، في شهر مارس من العام 2002 ترأست وفد مملكة البحرين المشارك في أعمال الدورة 29 لمؤتمر العمل العربي الذي عقد في مقر الجامعة العربية بالقاهرة.

تتولى منظمة العمل العربية تنظيم هذا المؤتمر في الربيع الأول من كل عام، ويحضره وزراء العمل من كل الدول العربية، ومشاركون يمثلون رجال الأعمال والعمال من كل هذه الدول، إلى جانب وفود تمثل منظمات نقابية عربية ومراقبين، وقد انضمت البحرين إلى عضوية هذه المنظمة في العام 1977.

وكان جدول أعمال تلك الدورة كسابقاتها يتضمن بخوداً رئيسية ثابتة ومتكررة، وقرارات وتوصيات كانت قد رحلت وأحيلت إلى هذه الدورة من سابقتها والتي يتم ترحيلها أو بعض منها إلى الدورات اللاحقة، إلى جانب مناقشة المسائل المالية والإدارية وميزانية المنظمة التي كانت تشكي دائماً من عجز مالي ينتج كل عام عن تخلف بعض الدول أو الجمهوريات العربية التقدمية الديمقراطية عن تسديد اشتراكاتها والتزاماتها المالية للمنظمة، وتقوم الدول الخليجية الربعة بتغطية العجز.

لقد كانت مشاركتي في تلك الدورة آخر مشاركة لي في دورات مؤتمر العمل العربي، حيث إنني في نهاية ذلك العام نقلت من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وأسندت إلي مهمة وزارية أخرى. واختتمت تلك الدورة أعمالها بالبيان الختامي المعتاد في ظهيرة يوم الجمعة الثامن من شهر مارس، تبعه مأدبة غداء في إحدى قاعات فندق هيلتون النيل التي كانت تسكنه معظم الوفود المشاركة، وعلى الطاولة الرئيسية الرئيسة المخصصة للوزراء وروساء

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي (سوشيال ميديا) تتحكم بنا بشكل أو بآخر، خصوصاً في ظل هذه الجائحة التي ألمت بالعالم، فأصبحت هي وسيلتنا الوحيدة للاضطلاع والمعرفة، إذ لم يعد الأمر مجرد عالم افتراضي كما كنا نرى، بل أصبح عالماً واقعياً، فما بين تصفح الأخبار عبر منصات أو تصفح الـ"واتساب" التي تضج أيضاً بالأخبار، بعد ان أصبحت تلك الوسائل نوافذ يعبر من خلالها البعض، وبات العمل والتدريس في ظل هذه الجائحة من المنزل عن طريق خدماتها، والعالم كله متصل ليل نهار رغم فرق التوقيت على منصاته.

هذا الجانب المشرق والإيجابي لـ"سوشيال ميديا"، إلا ان هناك أيضاً الجانب المظلم الذي يتمثل في الأخبار الكاذبة والشائعات، فالطور الهائل والتحديات الإعلامية، وسرعة انتشار الأخبار أصبح سلاحاً ذا حدين، لان المقائق والأكاذيب تنتشر بالسرعة نفسها إلى الملايين من مستخدميها، وللأسف الشديد الكثير منا لا يتأكد، ولا يبذل أدنى مجهود للتأكد من مصداقية الخبر أو المعلومة، لذا تلك النوافذ باتجاهين الأول إيجابي والأخر سلبي لنشر الأكاذيب

حوارات

د. خالد عايد الجناوي

@aljenfawi1969

العنف الأسري

العنف الأسري تعني به في هذه المقالة السلوكيات والتصرفات السلبية والعنيفة التي تنتشر في الأسرة وبين أعضائها، حيث لا بد أن يؤدي العنف الأسري إلى كثير من المشكلات النفسية، ولا سيما لدى الإبناء، وبخاصة إذا كان الجو والبيئة الأسرية التي نشأوا فيها تتصف بالعنف اللفظي والبدني بين الوالدين، أو عنف الوالدين أو أحدهما تجاه الإبناء، ومن بعض أسباب العنف الأسري، وطرق ووسائل التعامل معه بشكل مناسب ما يلي:

إذا طغى التفكير الأبوي الديكتاتوري في الأسرة، فلا بد أن تختل موازين التربية الطبيعية، وتصبح العلاقات فيها مبنية على العنف اللفظي والبدني المتواصل، ويؤدي إلى ترسخ عقد نفسية مركبة وشديدة لدى الأبناء.

عندما تضعف في المجتمع ثقافة حقوق الانسان، فسويدي ذلك إلى تفاقم المشكلات الأسرية، وذلك بسبب جهل الابوين أو أحدهما بحقوق الابناء، ولعدم اكثرأهم بكراماتهم وبحرياتهم الشخصية.

إذا انتشر في المجتمع العنف اللفظي والبدني الفوضوي، وراج فيه التعانس السلبي والآناني بين الافراد، فلا بد ان يؤدي ذلك إلى انتشار سوء وتخلف التربية الأسرية.



كلمما غاب الحب والتعاطف والتفاهم العقلاني المتبادل بين الوالدين، أدى ذلك إلى ترسخ الانانية والفرجسية المرضية والمشكلات النفسية المعقدة بين أبنائهم.

يؤدي انتشار القليلة والطاقفية والفتوية الاقصائية إلى انتشار السلوكيات العنيفة في المجتمع، وذلك بسبب رواج الأثرة والفرجسية المرضية في هذا النوع من الابدولوجيات المدمرة.

يميل بعض الافراد المضطربين نفسياً إلى إسقاط عقد نفسهم المرضية على أبنائهم عن طريق التعامل العنيف معهم وكأنهم أندانهم وليسوا أمانة في رقابهم. كلما سُمح لأعضاء الأسرة الممتدة بالتدخل المشري في الشؤون الخاصة بالأسرة، ارتفعت نسبة العنف بين أعضائها.

إيمان أحد الوالدين أو كليهما للمخدرات أو للمشروبات الكحولية يؤدي إلى العنف الأسري.

كلما ترسخت ثقافة حقوق الطفل في المجتمع، قلت فيه مشكلات العنف الأسري.

يؤدي التعامل المترابي مع سلوكيات ومشكلات التنمر المدرسي إلى انتشار العنف الأسري في المجتمع.

كلما طغت في المجتمع ثقافة قتل العضلات Machoisism، أدى ذلك إلى انتشار سلوكيات التسلط والعنف بين الافراد.

البرِّ وفقاً للأداء.

كاتب كويتي

الصفوف الأمامية...

وخطر المساءلة

ناصر المحيان

nasser-saif@hotmail.com

بعد إعلان الحكومة عن الفئات المستحقة للمكرمة الأميرية المتعلقة بالعاملين على مواجهة تداعيات جائحة فيروس "كورونا"، ثم تأجيل العمل بتلك المكرمة إلى حين الاستقرار على الفئات المستحقة، فإن الأمر يستدعي التساؤل عن سبب هذا الاجراء من حيث الاعلان ثم التأجيل غير محدد التوقيت، وعليه فقد طرقت باب الذهن مقولة رئيس وزراء المملكة المتحدة الأسبق ديفيد لويد جورج حين قال: "لا تخش اتخاذ خطوات واسعة وكبيرة، فلا يمكنك عبور الهوة في قفرتين صغيرتين".

لذلك ومن واقع المسؤولية على عاتقي ككاتب سياسي مهتم بالشأن العام وفق رؤية دقيقة لتبصير فوق مسطرة الحق، ومن باب دفع عجلة التعاون لإيصال المكرمة الأميرية إلى الفئات المستحقة فعليا، فإني أقدم مقترحاً يحمل حلا بسيط للغاية ويجب أن يتم إتباعه بلفة الشدة على الحرص التام على تطبيق القانون بحدافيره على كل من تسول له نفسه العبث بحقوق المستحقين للمكرمة،

ليكون المقترح كالتالي، لإنشاء منصة تحمل التعريف بالفئات المستحقة وفق نقاط مبسطة ودقيقة ومتسلسلة، بدءاً من الصفوف الامامية الى آخر فئة من الفئات المستحقة للمكرمة، ويطلب من كل شخص

أن يختار موقعه الفعلي بحسب التعريف المحدد للفئة، ليقوم بتعبئة بياناته وموقع عمله والمهام التي أنجزت خلال هذه الفترة، كما يوضع تنويه في ختام الصفحة، بأنه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة في حال وجد عكس ذلك. هنا يضمن جميع المستحقين والمكرمة بأن البيانات صحيحة تماما، ولم يتم إزالة أي اسم مستحق للمكرمة، وذلك وفقاً لقاعدة البيانات التي تم تخزينها من قبل العاملين في تلك الصفوف جميعاً وبلا استثناء أي مستحق، على أن تتم مراجعتها بعد زوال هذه الجائحة، ثم تتخذ أشد الإجراءات القانونية الصارمة ضد كل من سولت له نفسه التعدي على المال العام، حتى يكون عبرة لمن لا يعتبر.

محامي وكاتب السياسي عضو جمعية المحامين الكويتية باحث بالدراسات العليا في القانون الدولي